التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على جودة المراجعة من وجهة نظر المنشآت محل المراجعة

Mandatory Rotation of external Auditors and its impact on the quality of the audit from the perspective of the entities under generally accepted auditing standards

عبد الله مسعود [1*]، يوسف مامش[2]، حنين الشقاع[3]

[1] كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر

[3] كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية

تاريخ الاستلام : 2019/10/08 ؛ **تاريخ المراجعة** : 2019/10/17 ؛ **تاريخ القبول** : 2019/12/11

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي على جودة المراجعة، وذلك من وجهة نظر البنوك محل المراجعة العاملة في اليمن. ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانه وزعت على العاملين في البنوك موضع الدراسة، وعددها (14) بنك، خلال الفترة ما بين جانفي إلى أفريل 2018. ولغرض تحليل بيانات الاستبانة واختبار الفرضيات تم توظيف برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وبين جوده المراجعة، من وجهة نظر المبحوثين في البنوك العاملة في اليمن.

الكلمات المفتاح : مراجع الحسابات, جودة المراجعة, البنوك, اليمن.

تصنيف JEL : M41؛ L15

Abstract: This study aims to identify the impact of the mandatory rotation of external auditors on the quality of audit, from the point of view of the banks under generally accepted auditing standards operating in Yemen. To achieve the objective of the study, a questionnaire was designed and distributed to the employees of the banks under study during the period between January and april 2018. For the purpose of analyzing questionnaire data and testing hypotheses, SPSS was employed. The study found a significance relationship between the mandatory rotation of external auditors and the quality of the audit, from the point of view of respondents in banks operating in Yemen.

Keywords: Auditor ; Quality of audit ; Banks ; Yemen.

Jel Classification Codes : M41 ; L15

* Corresponding author, e-mail: masood4_2009@yahoo.com

I- تمهيد :

تستمد مهنة المحاسبة والمراجعة سلطتها من ثقة الجمهور بها، نتيجة الدور التي تقوم به في توفير المعلومات الموثوق بها، لكافة مستخدمي القوائم المالية .عمل المراجع يعدُّ الركيزة الأساسية التي يتم الاستناد عليها في اتخاذ القرارات في بيئة الأعمال، الأمر الذي يتطلب من المراجع تقديم خدمة بدرجة عالية من الجودة.

واجهت مهنة المراجعة في الآونة الأخيرة تحديات كبيرة سببها إفلاس عديدً من الشركات الكبرى مثل شركة Enron للطاقة، وشركة World Comللاتصالات، والتي ثَبُتَ أن السبب الرئيس وراء انهيار هذه الشركات، كان وجود مخالفات مالية جسيمة لم تظهر في القوائم والتقارير المالية، والتي أدت إلى إلقاء اللوم على كبرى شركات المراجعة (Anderson Arthur) ترتب على تلك الانهيارات مجموعة من الآثار السلبية على مهنة المراجعة أهمها: توجيه انتقادات عنيفة لمراجعي الحسابات، وكذا زيادة عدد الدعاوى القضائية ضد هؤلاء المراجعين، مع انخفاض مستوى الثقة في مهنة المراجعة. مما استدعى إلى اقتراح وسن سلسلة من الإصلاحات بعيدة المدى، وتوجيه الاهتمام نحو تحسين خدمات المراجعة، التي من ضمنها قاعدة الدوران الإلزامي للمراجعين الخارجيين في المنشأة، والتي تم اقتراحها كآلية حفاظ على استقلال المراجع، وزيادة جودة المراجعة، وجودة القوائم المالية لرفع مستوى ثقة المستخدمين في التقارير المالية. ولهذا فإن استقلال المراجع يعتبر حجر الزاوية الذي تقوم عليه مهنة المراجعة وأحد الأسباب الرئيسية لوجودها، وأن الاستقلال لدى المراجع يحد من قدرته على تبني قرارات غير متحيزة.(Ryan, et.al., 2001)[1].

وقد أصدرت عديدٌ من الدول قوانين ومعايير تدعم استقلال المراجع، كما في الولايات المتحدة الأميركية، ففي عام 2002م أصدر الكونجرس الأمريكي قانون Sarbanes-Oxley لدعم استقلال المراجع، وطالب هذا القانون في الجزء الرابع من المادة (207) بدراسة التأثيرات لمحتملة للتغيير الدوري الإجباري لمراجع الحسابات الخارجي. وأشارت المادة رقم (203) من القانون إلى أنه يجب أن يكون تغيير شريك المراجعة في تعاقد كل خمس سنوات.(Petty and Guganesan, 1996)[2].

وقد تم ملاحظة- في ضوء قراءة بعض الدارسات- أن البعض منها تطرق إلى الكشف عن أثر تغيير المراجعين إلزامياً أو اختيارياً وعلاقته بجوده المراجعة. ولوحظ عدم اتفاق الباحثين على رأي واحد، فالبعض أشار إلى أن التغيير الدوري للمراجع الخارجي يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة، وبرر مؤيدو هذا الرأي أن طول فترة العلاقة بين المراجع وإدارة المنشأة محل المراجعة ينتج عنها انخفاض في جودة المراجعة؛ لما يمكن أن تحدثه طول الفترة الزمنية من علاقة شخصية بين المراجع وإدارة المنشأة، مما قد يفسد عملية المراجعة نتيجة التأثير على استقلال المراجع الخارجي وحياده (Solomon, et.al., 1999[3]).

أما المعارضون فإنهم يجدون، من جهة أخرى، أن التغيير الدوري للمراجع يؤثر سلباً على جودة المراجعة، فهم يرون أن قصر فترة العلاقة بين المراجع وإدارة المنشأة محل المراجعة، تقلل من قدرة المراجع من الكشف عن الغش والأخطاء، نتيجة قلة معرفته بطبيعة المنشأة (تأثير منحنى التعلم)، أما المبرر الآخر لمؤيدي هذا الرأي فهو أن التكلفة المصاحبة للإلزام بتحديد المدة التعاقدية بين المراجع وعميله تفوق المنافع المتوقع الحصول عليها من جراء ذلك . (Zeff, 2003)[4].

أما في الواقع فإن الأدلة الميدانية التي تدعم أيًّا من الرأيين نادرة إلى حد ما، بكون هذه الآراء مجرد تحليلات نظرية، وتفتقر إلى التأكيد التطبيقي لأي من الرأيين؛ لهذا ستركز هذه الدراسة على العلاقة بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وجودة أداء المراجعة، وإن كان هناك تأثير لأحدهما على الآخر تطبيقاً على عينة مكوّنة من البنوك العاملة في محافظتي عدن وصنعاء.

حيث تظهر الحاجة إلى هذه الدراسة لاسيما وأن التغيير الدوري للمراجعين في البيئة اليمنية، تتم بشكل اختياري، وليس بموجب نصوص قانونية أو إلزامية من خلال قانون ممارسة المهنة أو قانون الشركات اليمني.

I.1- إشكالية الدراسة :

يمثل التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي عاملاً مؤثراً مهماً على جودة المراجعة، بفعل مجموعة من المتغيرات التي تتأثر بالتغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وتنعكس على جودة المراجعة. ويمكن من هنا تحديد مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

- ما أثر التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي بالبنوك العاملة في اليمن على استقلال المراجع، وتأثير ذلك على جودة المراجعة؟
- ما أثر التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي بالبنوك العاملة في اليمن على دراية ومعرفة المراجع بطبيعة نشاط البنك، وتأثير ذلك على جودة المراجعة؟

I.2– فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على الفرضيات الآتية:

- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على استقلال المراجع، وبين جودة المراجعة.
- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على دراية ومعرفة المراجع بطبيعة النشاط في البنك، وبين جودة المراجعة.

I.3– أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المرتبطة به، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، لما لها من ارتباط بأمور تخص جودة المراجعة واستقلال مراجع الحسابات الخارجي، والتي تشكل صمام الأمان لمن يعتمدون على القوائم المالية، وما تحويه من معلومات.

لهذه الدراسة أهمية على المستوى النظري، حيث نالت ظاهرة تغيير مراجع الحسابات الخارجي في الجمهورية اليمنية وأثره على جودة المراجعة – على حد علم الباحثين – اهتمام يقل عن درجة الاهتمام التي تمّت من قبل الباحثين في الدول الأخرى، كما أن بيئة تلك الدول قد تكون مختلفة عما هو سائد في اليمن، الأمر الذي لا يمكن معه القبول بتعميم نتائج تلك الدراسات على البيئة اليمنية. إن ذلك هو أهم ما شجع الباحثين على إجراء هذه الدراسة لاسيما وأن التغيير الدوري للمراجعين في البيئة اليمنية، تتم بشكل اختياري، وليس بموجب نصوص قانونية أو إلزامية، من خلال قانون ممارسة المهنة أو قانون الشركات اليمني.

وتمثل أهمية الدراسة على المستوى التطبيقي، بأنها توفر دليلاً عملياً من بيئة الأعمال اليمنية، يوضح تأثير التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي على مستوى جودة عملية المراجعة؛ تطبيقاً على البنوك العاملة في محافظتي عدن وصنعاء، خاصة وأن القطاع المالي– البنوك– في اليمن هو القطاع الوحيد الملزم بالتغيير الدوري للمراجع الخارجي، بموجب نشرة البنك المركزي رقم (3) لعام 2009م، الأمر الذي يعود بالفائدة على أطراف عدة ذات علاقة بموضوع الدراسة كالشركات، والمراجعين الخارجيين، والمستثمرين وغيرهم.

كما تتمثل أهمية الدراسة في أن إتمام الجانب العملي للدراسة، سيؤدي إلى نتائج يمكن أن تسترشد بها المنظمات المهنية؛ لإصدار توصيات تضمن تحسين جودة المراجعة. وفيما إذا كان هناك تأثير إيجابي لإلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي في البنوك، يظهر الحاجة إلى إصدار تشريع يلزم جميع المؤسسات في اليمن بالتغيير الدوري للمراجع الخارجي، بما يتوافق مع القواعد المتعارف عليها في هذا الجانب.

I.4– أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على أثر التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي بالبنوك العاملة في اليمن على استقلال المراجع، وتأثير ذلك على جودة المراجعة.
- التعرف على أثر التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي بالبنوك العاملة في اليمن على دراية ومعرفة المراجع بطبيعة نشاط البنك، وتأثير ذلك على جودة المراجعة.

I.5– منهج الدراسة وأسلوبها :

اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته مع طبيعة الدراسة، وتم توظيف الاختبارات الإحصائية اللازمة من خلال البرنامج الإحصائي SPSS، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.

I.6– الدراسات السابقة :

– دراسة(Geiger & Raghunandan-2002) [5] :

اتجهت هذه الدراسة نحو اختبار العلاقة بين طول مدة ارتباط المراجع بالعميل، وفشل تقرير المراجعة. حيث اقتصرت الدراسة على اختبار أثر طول فترة الارتباط على نوع واحد من أخطاء التقرير، وهو فشل المراجع في التقرير عن عدم قدرة الشركة على الاستمرار، وذلك من خلال فحص تقارير المراجعة للشركات التي تعرضت للإفلاس بعد إصدار المراجع التقرير (لم يعدل المراجع رأيه في التقرير)، ودراسة طول فترة تعاقد المراجع مع هذه الشركات باستخدام عينة مكونة من ((117 حالة من حالات الفشل الفعلي في الفترة من 1996–1998 م في الولايات المتحدة الأميركية. وقد توصلت الدراسة إلى عديد من النتائج أهمها: يفشل المراجع في التقرير عن عدم قدرة الشركة على الاستمرار، عندما تكون مدة ارتباط المراجع بالشركة ثلاث سنوات فأقل، بينما المراجعون الذين استمروا ست سنوات فأكثر في مراجعة قوائم الشركة نفسها استطاع معظمهم التقرير لمستخدمي القوائم

عن عدم قدرة الشركة على الاستمرار، نتيجة معرفتهم بطبيعة نشاط الشركة محل المراجعة. وبناء على ذلك يمكن القول إن الدراسة تؤيد بقاء المراجع مع العميل فترة أطول وان ذلك يدعم جودة المراجعة وليس العكس. وان التغيير الإلزامي لمراجعي الحسابات ليس ضروري لتحسين الجودة.

– دراسة(Myers & Others- 2003) [6] :

قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين طول فترة ارتباط المراجع بالعميل وجودة الأرباح، وأثر تطبيق التغيير الإجباري للمراجع على تلك العلاقة . وللوصول إلى نتائج ميدانية، تم استخدام عينة من الشركات الأميركية لعدد من السنوات للفترة (1988-2000م) حيث تم قياس علاقة المراجع بالعميل بعدد السنوات التي ظل فيها المراجع مرتبطاً بعملية المراجعة، بينما تم قياس جودة المراجعة (جودة الأرباح) بحجم الاستحقاقات الاختيارية في القوائم المالية. وخلصت الدراسة إلى عديد من النتائج أهمها:

- ✓ توافق طول مدة ارتباط المراجع مع العميل مع مستوى أقل من الاستحقاقات الاختيارية.
- ✓ تزداد جودة المراجعة مع طول مدة ارتباط المراجع مع العميل.
- ✓ وعلى ذلك يمكن القول إن الدراسة تعارض الدراسات ذات وجهة النظر المؤيدة للتغيير الإجباري للمراجعين.

– دراسة (جربوع، 2008) [7]:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاليته. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على المراجعين الخارجيين في قطاع غزة بلغ عددها (85) استبانه، وبلغت الردود (68)استبانه صالحة للتحليل، وهي تمثل نسبة مئوية قدرها (80 %) من الاستبانات الموزعة.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن فكرة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي تحدث دائمًا عندما تواجه الشركات المساهمة مشاكل نتيجة لانخفاض قيمة أسهمها في السوق المالي .وأن طول فترة العلاقة التعاقدية بين المراجع وعميله سوف تنقص من موضوعيته واستقلاليته، وبالتالي يؤثر على مستوى جود المراجعة باعتبار أن استقلالية المراجع تعدُّ من أهم دعائم جودة المراجعة.

وقدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة إلزام مراجعي الحسابات بالشركات المساهمة في قطاع غزة بتغيير المراجعين لديها بعد خمس سنوات كحد أقصى، وذلك بقصد الابتعاد بخدمات المراجعة عن سوق المنافسة التي قد يضطر معها المراجع إلى تخفيض أتعابه بدرجة غير مقبولة للحصول على عملاء جدد وهو ما قد ينعكس سلبًا على جودة عملية المراجعة وعلى قدرته في تحقيق مكاسب اقتصادية.

– دراسة (Ebimobowei & Keretu- 2011)[8]:

كان الهدف من هذه الدراسة هو فحص التغيير الإلزامي للمراجع على جودة المراجعة، من خلال تأثيره على التكاليف والاستقلالية في جنوب نيجيريا. إذ قام الباحثان بجمع البيانات عن طريق استبانه مكوّنة من (250) مفردة استرجع منها (172) وزّعت على المراجعين ومستخدمي القوائم ممن لديهم الخبرة في عمل المحاسبة والمراجعة. وأكدت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة إحصائية موجبة بين التغيير الإلزامي للمراجع وجودة المراجعة، كما أكدت أن هناك علاقة بين التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي واستقلاله. أما بالنسبة للتكاليف، أكدت الدراسة على وجود علاقة طردية، أي أن التغيير سوف يؤدي إلى زيادة تكاليف خدمة المراجعة.

– دراسة (صباح، 2014)[9] :

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على أدائه المهني في البيئة الفلسطينية بالاعتماد على عدة متغيرات (الاستقلال- الكفاءة المهنية- دور لجنة المراجعة). ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على المراجعين في قطاع غزة حيث بلغ عددهم (158) وبلغت الردود (124). وتوصلت نتيجة الدراسة إلى وجود تأثير للتغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على متغيرات الدراسة (الاستقلال- الكفاءة المهنية- دور لجنة المراجعة). كما توصلت إلى أن تغيير المراجع الخارجي يساهم في إصدار تقارير تعكس الصورة الحقيقية للقوائم المالية لعدم، وجود مصالح مالية بين المراجع والعميل مما يعزز استقلاله وحياده.

I.7- مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

الدراسات التي تمّت في البيئة اليمنية محدودة، منها من تناول العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي مثل دراسة (مسواك، 2008)، وأخرى تناولت العوامل المؤثرة في جودة المراجعة مثل دراسة (جبران،2010). ولهذا أتت الدراسة الحالية تربط بين المتغيرين الذي تطرقت إليهما الدراسات اليمنية السابقة وتبحث عن أثر التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي على جودة المراجعة.

تمّت الدراسات السابقة الأخرى في بيئات مختلفة عما هو سائد في اليمن، الأمر الذي لا يمكن معه القبول بتعميم نتائجها على البيئة اليمنية؛ دون إجراء دراسة ميدانية وهو ما سيتم في هذه الدراسة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، هو استقصاء وجهات نظر الشركات محل المراجعة في القطاع المالي (البنوك فقط) نتيجة طبيعة نشاطها المالي بكونها أكثر الفئات اهتماماً بجودة المراجعة لاستفادة عدة أطراف من قوائمها المالية، وهو ما تم استثناءها من بعض الدراسات السابقة، حيث ركزت على استقصاء آراء مراجعي الحسابات فقط أو الشركات محل المراجعة دون أخذ القطاع المالي.

I.8- مفهوم تغيير مراجع الحسابات الخارجي :

يقصد بتغيير المراجع: اتخاذ الجمعية العمومية للشركة قراراً بإنهاء العلاقة مع المراجع الحالي، واختيارها مراجعاً آخر للتعاقد معه، وقد يرجع هذا التغيير إلى أسباب تتعلق بالمنشأة محل المراجعة، أو بناء على رغبة المراجع (ألفقي، 2004)[10].

I.9- العوامل المؤثرة في تغيير مراجع الحسابات الخارجي :

إن تسليط الضوء على العوامل المؤثرة والمؤدية إلى تغيير المراجع الخارجي، سوف يسهم في التأكد من سلامة استقلال المراجع، فهو العمود الفقري لرفعة عملية المراجعة. وقد قُسّمت العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي إلى أربع مجموعات، وهي: مجموعة عوامل مرتبطة بمعايير المراجعة، ومجموعة عوامل مرتبطة بمكتب المراجعة، ومجموعة عوامل مرتبطة بالشركة محل المراجعة، وأخيراً عوامل مرتبطة ببيئة المراجعة. (أبو السعود، 2007)[11]، (جويلس،2016)[12].

I.9.1- العوامل المرتبطة بمعايير المراجعة :

معايير المراجعة هي عبارة عن مقاييس للأداء المهني، يتعين على المراجع استيفائها عند تطبيق عملية المراجعة، وقد يكون الالتزام أو عدم الالتزام بها سبباً لتغييره، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- إصدار المراجع تقريراً متحفظاً أو الامتناع عن إبداء الرأي؛
- تشدد المراجع في تطبيق المبادئ المحاسبية؛
- الخلاف حول طرق العرض والإفصاح المحاسبي؛
- الخلاف حول نطاق وإجراءات المراجعة؛
- الخلاف حول تقدير الدخل الخاضع للضريبة.

I.9.2- العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة :

إن العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة، والتي قد تؤدي إلى تغيير المراجع الخارجي، يمكن سردها كما يلي:

- انخفاض مستوى جودة أداء عملية المراجعة؛
- أتعاب عملية المراجعة؛
- الخدمات الأخرى الذي يقدمها المراجع بخلاف المراجعة؛
- حجم مكتب المراجعة؛
- شهرة وسمعة المكتب؛
- مستوى الخبرة والكفاءة المهنية لأعضاء فريق المراجعة؛
- التخصص المهني للمراجع؛
- عدد الزيارات الميدانية التي يقوم بها أعضاء فريق المراجعة؛
- موعد تقديم تقرير المراجعة.

I.9.3- العوامل المرتبطة بالشركة محل المراجعة :

ويمكن الإشارة إليها بهذه النقاط:

- تغيير الإدارة العليا والرغبة في تعيين مراجع خارجي ليس له صلة بالإدارة القديمة؛
- نمو حجم الشركة محل المراجعة؛
- التعثر في الوضع المالي للشركة محل المراجعة؛

- ضعف أو عدم وجود لجان المراجعة؛
- سياسة التغيير الدوري للمراجعين الخارجيين؛
- حاجة الإدارة إلى كسب ثقة المستثمرين والمقرضين؛
- العلاقات الشخصية بين إدارة الشركة والمراجع الخارجي؛
- اندماج الشركات محل المراجعة.

I.3.9- العوامل المرتبطة ببيئة المراجعة :

ويمكن حصرها بالآتي:

- طبيعة المنافسة بين مكاتب المراجعة؛
- احتكار مكاتب المراجعة الدولية لخدمات المراجعة؛
- ضعف وغياب القوانين والجهات المهنية المنظمة لمهنة المراجعة.

II - الطريقة والأدوات :

II.1- منهج الدراسة وأسلوبها:

اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته مع طبيعة الدراسة، وتم توظيف الاختبارات الإحصائية اللازمة من خلال البرنامج الإحصائيSPSS ، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.

II.2- مصادر البيانات والمعلومات:

جمعت بيانات الداسة بالاعتماد على المصادر الأولية لجمع المعلومات، حيث تم تصميم استبانة وزعت على البنوك محل المراجعة العاملة في محافظتي عدن وصنعاء خلال الفترة مابين جانفي إلى أفريل 2018، وعددها (14) بنك بحسب تقارير منشورة للبنك المركزي اليمني.

II.3- مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في محافظتي عدن وصنعاء معاً. بينما مفردات مجتمع الدراسة تتمثل في (14) بنك. ونظراً لمحدودية المجتمع من البنوك، تم اختيار المجتمع الأصلي- جميع البنوك- مع استبعاد البنك المركزي لأنه بنك الدولة، ويخضع لآلية خاصة تختار الجهة المخولة بمراجعته. بينما أفراد عينة الدراسة تم الاعتماد على طريقة العينة القصدية للحصول على آراء ومعلومات من أفراد محددين من المجتمع موضع الدراسة، حيث يتمثل أفراد عينة الدراسة بالمدراء التنفيذيين ونوابهم، المدراء الماليين، مراجعي الحسابات الداخليين، رؤساء الحسابات والمحاسبين في البنوك بوصفهم فئات مبحوثين لمجتمع الدراسة؛ وذلك لعلاقتهم بالشؤون المالية أو ممن لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمراجعة الخارجية.

ولقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لبيان أراء أفراد عينة الدراسة حول العبارات الواردة في الاستبيان، حيث طلب من كل فرد من أفراد الدراسة وضع إشارة (x) تحت الحالة التي تنطبق مع رأيه في كل عبارة من العبارات الواردة في الاستبيان، وكانت خيارات الإجابة كما يلي: (1 غير موافق بشدة)، (2 غيرموافق)، (3 محايد)، (4 موافق)، (5 موافق بشدة).

II.4- اختبار ثبات أداة القياس :

تم اختبار الاتساق الداخلي بعد جمع البيانات، باستخدام معامل (ألفا كرونباخ) للاتساق الداخلي، حيث كانت قيمة ألفا كرونباخ أكبر من (0.90)، كما هو موضح في الجدول (1)، وهو معامل قوي جداً، يجعل من الاستبانة أداة مناسبة للبيانات التي تم جمعها بواسطتها.

III- النتائج ومناقشتها :

III.1- خصائص أفراد مجتمع الدراسة:

يتضح من الجدول (3) أن نسبة (73.9%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، هم من الذكور في حين نسبة (26.1%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، هم من الإناث، ونلاحظ بأن العينة توزّعت بنسب متفاوتة بين الذكور والإناث، وغالبيتهم من الذكور، ويعود ذلك إلى أن غالبية المحاسبين والمراجعين وموظفي الشؤون المالية هم من الذكور في البنوك، كما لوحظ بأن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهلات جامعية عليا

(بكالوريوس، ماجستير)، وبنسبة (94.6%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهذا يعطي مؤشر إيجابي بأن المبحوثين لديهم مستوى علمي عالٍ يعزز من الاعتماد على إجاباتهم لمحاور, ونلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة تخصصاتهم محاسبة، ولها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، مما يعزز اطمئنان الباحثين بشأن قدرتهم على استيعاب فقرات الاستبانة، وعلى موضوعية إجاباتهم.

III.2- نتائج اختبار الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة استخدم أسلوب الانحدار الخطي البسيط، لإيجاد علاقة وتأثير المتغيرات المستقلة، المتمثلة بعناصر تتأثر بالتغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي والمتغير التابع، المتمثل بجودة المراجعة، وأسلوب الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة معاً والمتغير التابع، وتم اعتماد طريقة Enter في الانحدار الخطي المتعدد، حيث تعدُّ علاقة التأثير معنوية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (.Sig) أصغر من مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وتعدّ علاقة التأثير غير معنوية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (.Sig) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة.

- **نتائج اختبار الفرضية الأولى:**"لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على استقلال المراجع وبين جودة المراجعة".

يتضح من النتائج الظاهرة في الجدول رقم (4) والجدول (5) وجود علاقة تأثير إيجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بتأثير التغيير الدوري للمراجع الخارجي على استقلال المراجع في المتغير التابع، والمتمثل بجودة المراجعة، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار(0.47)؛ أي أنه كلما زاد تأثير التغيير الدوري على استقلال المراجع بمقدار وحدة قياس واحدة يؤدي إلى زيادة في جودة المراجعة بمقدار(0.47) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.69)، وهو معامل ارتباط طردي معنوي عالٍ، أي أنه كلما زاد تأثير التغيير الدوري على استقلال المراجع يؤدي إلى زيادة في جودة المراجعة، والعكس صحيح، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار(T)، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت(0.47)، مما يشير إلى أن(47%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على جودة المراجعة، تعود إلى تأثير التغيير الدوري للمراجع الخارجي على استقلال المراجع مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، بينما (53%) من التأثيرات التي تطرأ على جودة المراجعة تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار (F)إلى إن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (0.00) (F)وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة(0.05). وبهذه النتائج نتوصل إلى رفض فرضية العدم H0 للفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه(لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على استقلال المراجع وبين جودة المراجعة)، ونقبل الفرضية البديلة H1التي تنص على أنه (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على استقلال المراجع وبين جودة المراجعة).

- **نتائج اختبار الفرضية الثانية:**"لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على دراية ومعرفة المراجع بطبيعة النشاط في البنك وبين جودة المراجعة".

يتضح من النتائج الظاهرة في الجدول رقم (6) والجدول (7)وجود علاقة تأثير عكسية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل، المتمثل بتأثير التغيير الدوري للمراجع الخارجي على دراية ومعرفة المراجع بطبيعة النشاط في البنك في المتغير التابع، والمتمثل بجودة المراجعة، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار(0.43-) أي أنه كلما زاد تأثير التغيير الدوري للمراجع الخارجي على دراية ومعرفة المراجع بطبيعة النشاط في البنك بمقدار وحدة قياس واحدة يؤدي إلى نقصان في جودة المراجعة بمقدار(0.43) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط(-0.55) وهو معامل ارتباط عكسي معنوي متوسط، أي أنه كلما زاد تأثير التغيير الدوري للمراجع الخارجي على دراية ومعرفة المراجع بطبيعة النشاط في البنك، يؤدي إلى نقص في جودة المراجعة والعكس صحيح، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار(T)، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت(0.30) مما يشير إلى أن(30%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على جودة المراجعة، تعود إلى تأثير التغيير الدوري للمراجع الخارجي على دراية ومعرفة المراجع بطبيعة النشاط في البنك مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، بينما (70%) من التأثيرات التي تطرأ على جودة المراجعة تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار (F)إلى إن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية، حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (0.00) (F)وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة(0.05).

وبهذه النتائج توصلنا إلى رفض فرضية العدم H0 للفرضية الفرعية الثانية، التي تنص على أنه (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التغيير الدوري للمراجع الخارجي وأثره على دراية ومعرفة المراجع بطبيعة النشاط في البنك وبين جودة المراجعة)، ونقبل الفرضية البديلةH1 التي تنص على انه (توجد علاقة تأثير عكسية ذات دلالة إحصائية بين التغيير الدوري للمراجع الخارجي وأثره على دراية ومعرفة المراجع بطبيعة النشاط في البنك وبين جودة المراجعة).

III.2- مناقشة نتائج اختبار الفرضيات:

- **مناقشة نتائج اختبار الفرضية الأولى:**

بناء على نتائج هذه الفرضية توصلنا إلى أن التغيير الدوري للمراجع الخارجي يؤثر على استقلال المراجع ويعزز منه، وذلك من واقع التجربة العملية التي وجد فيها أن البنوك محل المراجعة وموضع الدراسة ترى أن طول مدة بقاء المراجع الخارجي في البنك يؤدي إلى الألفة وتكوين العلاقات الشخصية، ويؤدي إلى توافق المصالح مع الإدارة، كما قد تجعله أكثر توافقاً معها بشأن القرارات الهامة، وكذلك تؤدي إلى تآكل تدريجي لنزاهته وصدقه الأمر الذي يشكل خطراً على استقلال المراجع وبالتالي التأثير السلبي على جودة المراجعة.

وتتفق الدراسة فيما يتعلق بهذه الفرضية مع ما توصلت إليه دراسة(جربوع،2008)[13] الذي أشار إلى أن طول العلاقة التعاقدية بين المراجع وعميله سوف تنقص من موضوعيته واستقلاليته.كما تتفق الدراسة مع دراسة(الخزندار،2008)[14] التي توصلت إلى أن التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي يعزز من استقلال المراجع ويحسن من جودة المراجعة. وأيضا تتفق الدراسة مع كلٍّ من دراسة (غنيم، 2012)[15] ودراسة (منصور،2013)[16] اللذان توصلا إلى ذات النتائج. ولم تتفق الدراسة مع دراسة (فؤاد، 2004)[17] الذي أشار إلى وجود علاقة معنوية بين عدم تغيير المراجعين، وتوافر مقومات جودة المراجعة منها استقلالية المراجع. كما لم تتفق الدراسة مع دراسة (الشريف، 2014)[18]الذي توصل إلى أن التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي لا ينعكس إيجاباً بشكل معنوي على الاستقلال المهني للمراجع، وانعكاس ذلك في جودة المراجعة.

- **مناقشة نتائج اختبار الفرضية الثانية:**

بنتائج هذه الفرضية نجد أن التغيير الدوري للمراجع الخارجي يؤثر على دراية ومعرفة المراجع بطبيعة النشاط في البنك، ولكن باتجاه يقلل من منحنى التعلم للمراجع الخارجي، حيث يتضح ذلك من إجابات أفراد عينة الدراسة التي اتجهت إلى التوافق مع زيادة فترة تعاقد المراجع الخارجي مع البنك، وذلك بأن طول مدة تعاقد المراجع مع البنك تجعله على معرفة ودراية تخصصية بطبيعة نشاط البنك وتجعله أكثر فهماً لهيكلية البنك وطرق تمويله، وأيضا أكثر فهماً لاستراتيجيات العمل، وأكثر قدرة على تحديد جوانب الخطورة المحتملة. كذلك فأن طول المدة مع المراجع تجعله أكثر خبرة بنظام المحاسبة الرقابة الداخلية في البنك، كل ذلك يزيد من جودة المراجعة، ويحسّنها من وجهة نظر المبحوثين كما ورد في نتائج التحليل.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Geiger & Raghunandan-2002)[19] الذي أيد بقاء المراجع الخارجي مع العميل فترة أطول؛ لأن ذلك يدعم جودة المراجعة من خلال قدرته بالتقرير بعدم قدرة الشركة على الاستمرار، نتيجة معرفة المراجع بطبيعة نشاط الشركة محل المراجعة وطول فترة التعاقد. ولم تتفق الدارسة مع ما توصل إلية (مبارك، 2010)[20] في دراسته الذي أشار بشكل عام إلى عدم وجود علاقة بين طول فترة تعامل المراجع والشركة وبين جودة المراجعة.

IV- الخلاصة :

على ضوء نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت، فإنه خلصنا إلى أنه توجد علاقة ذات تأثير إيجابي بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على استقلال المراجع، وبين جودة المراجعة. حيث أن طول فترة التعاقد بين المراجع الخارجي والمنشأة محل المراجعة تزيد من الألفة بينهم، مما يؤثر سلباً على استقلال المراجع، وعلى انخفاض جودة المراجعة تبعاً له. كما أن لطول فترة التعاقد تأثير إيجابي على حجم المعرفة المرتبطة بأنشطة هذه المنشأة مما يوفر للمراجع فرصة أكبر في اكتشاف التحريفات الجوهرية، بالإضافة إلى أن طول فترة التعاقد ينخفض معها تكاليف تنفيذ عملية المراجعة.

– ملاحق :

الجدول رقم (01) معاملي الصدق والثبات لأداة الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1- استقلال المراجع	9	0.90
2- دراية ومعرفة المراجع بطبيعة نشاط البنك	9	0.92

الجدول رقم (02) البنوك عينة الدراسة

م	اسم البنك	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المعادَة	الاستبانات غير المعادَة	الاستبانات غير صالحة للتحليل	الاستبانات الصالحة للتحليل
1	البنك الأهلي اليمني	13	13	0	1	12
2	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	9	8	1	0	8
3	بنك التسليف التعاوني الزراعي	14	13	1	0	13
4	بنك اليمن الدولي	6	5	1	0	5
5	البنك التجاري اليمني	7	7	0	0	7
6	بنك التضامن الإسلامي	6	6	0	0	6
7	البنك الإسلامي اليمني	5	5	0	0	5
8	بنك سبأ الإسلامي	9	9	0	0	9
9	البنك العربي	6	6	0	0	6
10	بنك اليمن والخليج	4	4	0	0	4
11	بنك اليمن والكويت	7	7	0	2	5
12	مصرف اليمن البحرين الشامل	7	7	0	0	7
13	مصرف الكريمي الإسلامي	7	3	4	0	3
14	بنك الأمل للتمويل الأصغر	3	2	1	0	2
	الإجمالي	103	95	8	3	92

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم :(03) المعلومات العامة حول عينة الدراسة

المعلومات العامة	البيان	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	68	%73.9
	أنثى	24	%26.1
	الإجمالي	92	%100
العمـــر	أقل من30 سنة	10	%10.8
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	49	%53.3
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	24	%26.1
	50 سنة فأكثر	9	%9.8
	الإجمالي	**92**	**%100**
المؤهـل العلمي	دبلوم بعد الثانوية	5	%5.4
	بكالوريوس	75	%81.5
	ماجستير	12	%13.1
	الإجمالي	**92**	**%100**
التخصص العلمي	محاسبة	57	%62.0
	إدارة أعمال	17	%18.5
	اقتصاد	6	%6.5

	أخرى	12	%13.0
	الإجمالي	**92**	**%100**
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	14	%15.2
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	31	%33.7
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	21	%22.8
	15 سنة فأكثر	26	%28.3
	الإجمالي	**92**	**%100**
الوظيفة الحالية	مدير عام /فرع	13	%14.1
	نائب مدير عام/فرع	12	%13.0
	مراجع حسابات داخلي	22	%23.9
	مدير مالي	10	%10.9
	رئيس حسابات	10	%10.9
	محاسب	25	%27.2
	الإجمالي	**92**	**%100**

المصدر :من إعداد الباحثين.

الجدول رقم : (04) فقرات الفرضية الأولى

م	**الفرضية الأولى: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على استقلال المراجع وبين جودة المراجعة**	**المتوسط الحسابي ن=92**	**الانحراف المعياري**	**الوزن النسبي**	**درجة التوافر**	**Wilcoxon (قيمة z)**	**مستوى الدلالة P.value**
1	إن بقاء مراجع الحسابات الخارجي مدة طويلة مع البنك قد يؤثر على استقلاله وحياده.	3.92	0.92	78.4	عالية	3.03	0.00
2	طول مدة بقاء المراجع الخارجي للبنك قد تؤدي إلى الألفة وتكوين العلاقات الشخصية مع موظفين وإدارة البنك،مما يؤثر على استقلاله.	3.89	0.99	77.8	عالية	2.61	0.00
3	قد تؤدي طول مدة بقاء المراجع الخارجي إلى توافق المصالح بين الإدارة والمراجع ، وهو ما يجعل استقلاله أمر صعباً .	3.73	0.94	74.6	عالية	2.55	0.00
4	طول مدة تعاقد المراجع الخارجي مع البنك قد تؤدي إلى تآكل تدريجي لنزاهته وصدقه .	3.51	1.08	70.2	عالية	1.98	0.00
5	يكون المراجع الخارجي أكثر توافقاً مع إدارة البنك بشأن القرارات الهامة المرتبطة بإعداد التقارير المالية كلما طالت مدة بقائه مراجعاً لحسابات البنك.	3.87	0.89	77.4	عالية	3.16	0.00
6	قد تؤدي طول مدة تعاقد المراجع الخارجي مع البنك إلى الموافقة بالتنازل عن تحفظاته في تقريره .	3.63	0.98	72.6	عالية	2.03	0.00
7	عدم تغيير المراجع بعد فترة قد يجعله في وضع لا يستطيع مقاومة الضغوط التي تمارسها إدارة البنك عليه ،والسماح له بأداء عمله بموضوعية .	3.59	1.05	71.8	عالية	2.41	0.00
8	طول مدة بقاء المراجع الخارجي ربما تسمح له بتكوين علاقات استثمارية كامتلاك أسهم في البنك.	3.24	1.11	64.8	متوسطة	2.01	0.00
9	طول مدة بقاء المراجع الخارجي قد تزيد من خطر فقدان المراجع لاستقلاله .	3.64	1.12	72.8	عالية	2.36	0.00
	ملخص استقلال المراجع	**3.67**	**1.01**	**73.4**	**عالية**	**2.46**	**0.00**

المصدر : التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ، المحور الأول الوارد في قائمة الاستقصاء .

الجدول رقم :(05) نتائج الفرضية الأولى

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	قيمة مستوى الدلالة sig	نتيجة الفرضية
أثر التغيير الدوري على استقلال المراجع	ثابت الانحدار a	**1.92**	0.69	0.47	**9.70**	79.90	0.000	رفض فرضية العدم
	معامل الانحدار b	**0.47**			**8.94**			
$y=1.92+0.47x$								

المصدر :من إعداد الباحثين.

الجدول رقم : (06) فقرات الفرضية الثانية

م	الفرضية الثانية:لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على دراية ومعرفة المراجع بطبيعة النشاط في البنك وبين جودة المراجعة	المتوسط الحسابي ن=92	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التوافر	Wilcoxon (قيمة z)	مستوى الدلالة P.value
1	طول مدة بقاء المراجع الخارجي قد تجعله أكثر دراية ومعرفة تخصصية بطبيعة نشاط البنك .	4.14	0.78	82.8	عالية	2.85	0.00
2	طول مدة بقاء المراجع الخارجي قد تجعله أكثر فهماً لأهداف البنك .	4.11	0.75	82.2	عالية	2.89	0.00
3	المراجع الذي تطول مده تعاقده مع البنك قد يكون أكثر قدرة على تحديد جوانب الضعف والخطورة المحتملة.	4.01	0.87	80.2	عالية	2.66	0.00
4	كلما زادت مدة بقاء المراجع الخارجي قد يزداد معها فهمه للخطوات الإجرائية واستراتيجيات العمل في البنك .	4.01	0.82	80.2	عالية	3.18	0.00
5	زيادة مدة تعاقد المراجع الخارجي قد يزداد معها فهمه لهيكلية البنك وطرق تمويله .	4.03	0.92	80.6	عالية	3.30	0.00
6	قد تؤدي طول مدة بقاء المراجع الخارجي إلى زيادة خبرته ومعلوماته عن النظام المحاسبي للبنك	4.02	0.81	80.4	عالية	2.92	0.00
7	قد تؤدي طول مدة بقاء المراجع الخارجي إلى زيادة فهمه لنظام الرقابة الداخلية .	3.98	0.90	79.6	عالية	2.91	0.00
8	طول مدة بقاء المراجع الخارجي ربما تراكم معلومات خاصة لديه عن البنك.	4.00	0.91	80.0	عالية	2.92	0.00
9	زيادة مدة تعاقد المراجع الخارجي مع البنك قد تكسب المراجع خبرة فنية تحسن من أدائه .	3.63	0.99	72.6	عالية	2.65	0.00
	ملخص دراية ومعرفة المراجع بطبيعة نشاط البنك	3.99	0.86	79.8	عالية	2.92	0.00

المصدر : التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ، المحور الأول الوارد في قائمة الاستقصاء .

الجدول رقم :(07) نتائج الفرضية الثانية

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	قيمة مستوى الدلالة Sig	نتيجة الفرضية
تأثير التغيير الدوري للمراجع على دراية ومعرفة المراجع بطبيعة النشاط في البنك	ثابت الانحدار a	4.51	-0.55	0.30	31.16	38.68	0.000	قبول الفرضية البديلة
	معامل الانحدار b	-0.43			-6.22			
$y=4.51-0.43x$								

المصدر :من إعداد الباحثين.

- الإحالات والمراجع:

[1] Ryan, S. G., Herz, R. H. Iammaconi, T. E., Palepu, K., Sehrand, C. M., Skinner, D. J. and Vincent, L. (2001), Commentary**. SEC Auditor Independence Requirements: AAA Financial Accounting Standards Committee**, Accounting Horizons, Vol. (15), pp : 373- 386.

[2] Petty, R. and Guganesan, S. (1996), "**Auditor Rotation**, Australian Accounting, (May 1996), pp : 40-41.

[3] Solomon, I., Shields, M. D. and Whittington, R. O. (1999), **What Do Industry Specialist Auditors Know?** Journal of Accounting Research, 1999, Vol. (37), pp : 199-208.

[4] Zeff, S. A. (2003), **Du Pont's Early Policy on the Rotation of Audit Firms**, Journal of Accounting and Public Policy, 2003, Vol. (22), pp : 1-18.

[5] Geiger, M. A., & Raghunandan, K. (2002). **Auditor tenure and audit reporting failures**. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, *21*(1), pp :67-78.

[6] Myers, J. N., Myers, L. A., & Omer, T. C. (2003). **Exploring the term of the auditor-client relationship and the quality of earnings: A case for mandatory auditor rotation?** *The accounting review*, *78*(3), pp :779-799.

[7] جربوع، يوسف محمود، مجالات **مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله" دراسة تطبيقية على المراجعين الخارجيين في قطاع غزة–فلسطين**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السادس عشر، العدد الأول، ص ص757 – 794.

[8] Ebimobowei, A., & Keretu, O. J. (2011). **Mandatory rotation of auditors on audit quality, costs and independence in South-South, Nigeria**. *International business management*, *5*(3), pp :166-172.

[9] صباح، سالم أحمد (2014)، **مدى تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على أدائه المهني**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ص 369-441.

[10] ألفقي، رشا علي إبراهيم، 2004، **تحليل ظاهرة التغيير المستمر للمراجعين وأثرها على أداء منشآت الأعمال**، أطروحة دكتوراة، جامعة قناة السويس، ص ص 1-175.

[11] أبو السعود، عادل علي حسن، 2007، **إطار مقترح بالعوامل المؤثرة في تغيير مراقب الحسابات**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، ص ص 1-195.

[12] جويلس، محمد بدوي، 2016، **أثر عوامل تغيير مدقق الحسابات الخارجي على جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات في الشركات الصناعية الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، ص ص 1-92.

[13] جربوع، يوسف محمود، مرجع **سابق**، ص ص757 – 794.

[14] الخزندار، أيه جار الله،2008، **مدى تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاليته**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية–غزة، ص ص1 – 143.

[15] غنيم، محمود رجب ياسين، 2012، **أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في قدرته على اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية– دراسة تطبيقية في البيئة السعودية**، رسالة ماجستير، جامعة بنها، ص ص1 – 69.

[16] منصور، نسرين محمد، 2013، **مدى تأثير معدل دوران مراجع الحسابات الخارجي على مبدأ الاستقلالية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية–غزة، ص ص1 – 145.

[17] فؤاد، ريمون ميلاد،2004، **جودة المراجعة وانعكاساتها على استبدال مراجعي الحسابات في مصر**، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، ص ص1 – 189.

[18] الشريف، محمود مصطفى منصور، 2014، **تقويم انعكاسات التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على جودة أداء مهنة المراجعة**، أطروحة دكتوراة، جامعة القاهرة، ص ص1 – 198.

[19] Geiger ،M.A.& Raghunadan ،K. ،**Op-Cit**, pp :67-78.

[20] مبارك، الرفاعي إبراهيم، 2010، **التغيير الإلزامي للمراجعين وأثره على جودة عملية المراجعة**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، العدد السادس والسبعون، ص ص 493– 525.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عبد الله مسعود ، يوسف مامش و حنين الشقاع (2019)، **التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على جودة المراجعة من وجهة نظر المنشآت محل المراجعة**، مجلة الباحث، المجلد 19(العدد 01)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 325–337.